مكتب العمل الدولي

مجلس الإدارة

الوثيقة: GB.300/4

الدورة: 300

جنيف، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧

للاطلاع

البند الرابع من جدول الأعمال

الأمم المتحدة وعملية الإصلاح

المحتويات *الصفحة*

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة 1

(أ) الجزء الرفيع المستوى والإعلان الوزاري 1

(ب) الجزء المعني بالتنسيق والقرار المتخذ 1

٢- أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق 2

٣- الأهداف الإنمائية للألفية: إضافة غاية ومؤشرات جديدة بشأن "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب" 2

٤- مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق 3

٥- أعمال متابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى 3

٦- "توحيد الأداء" في بلدان رائدة 4

١. تقوم هذه الوثيقة بتحديث المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة في آذار/ مارس[1] عن التطورات فيما يتعلق بقضايا إصلاح الأمم المتحدة، التي تمس منظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق في العمليات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات.

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
جنيف، تموز/ يوليه ٢٠٠٧

(أ) الجزء الرفيع المستوى والإعلان الوزاري

٢. عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي الأول حول موضوع الجزء الرفيع المستوى - "تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية". واستهل منتدى التعاون الإنمائي بشأن "تماسك وفعالية التعاون الإنمائي الدولي"، وهما نشاطان كانا مطلوبين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لتعزيز تنفيذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وكانت المناقشة المتفاعلة التي أعقبت ستة عروض طوعية وطنية قدمت في إطار الاستعراض الوزاري السنوي، قد بيّنت الدور المعزز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والصلة القائمة بين مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والإجراءات على المستوى القطري. وشمل استهلال منتدى التعاون الإنمائي مناقشة جوهرية بشأن فعالية المساعدة وتنسيق المعونة.

٣. واعتمد الجزء الرفيع المستوى إعلاناً وزارياً[2] أيد مرة جديدة العمل اللائق، بالقول:

> ١٠- ندعم بشدة العولمة المنصفة وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وفي هذا الصدد نعقد العزم على جعل أهداف توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بمن في ذلك النساء والشباب، هدفاً محورياً لسياساتنا الوطنية والدولية ذات الصلة وكذلك لاستراتيجياتنا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر، كجزء من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) الجزء المعني بالتنسيق والقرار المتخذ

٤. ركز الجزء المعني بالتنسيق، التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على قضية "دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع"، فبحث الانعكاسات العملية لإعلانه الوزاري لعام ٢٠٠٦[3]. وضمن هذا الإطار، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً حول الموضوع الذي تناوله الجزء المعني بالتنسيق[4]، يضع آلية تنفيذ واضحة للإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ لكل من المكونات الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات في الإجراءات المتخذة على صعيد المنظومة برعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالذات، ومشاركة منظمة العمل الدولية كوكالة رائدة.

[1] انظر: GB.298/4/2; GB.298/4/3.

[2] على العنوان: http://www.un.org/ecosoc/docs/pdfs/AR-M451N_20070713_104138.pdf.

[3] انظر: GB.297/WP/SDG/1.

[4] انظر: E/2007/L.14; http://www.un.org/ecosoc/julyhls/cs2007.shtml.

٢- أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق

٥. في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تأييداً تاماً وثيقة الأدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق، التي وضعتها منظمة العمل الدولية بالتعاون الوثيق مع وكالات متخصصة أخرى، ووافق على البدء بتطبيقها في ظل إرشاد منظمة العمل الدولية.

٦. وفي تموز/ يوليه ٢٠٠٧، ركزت المجموعة المعنية بوثيقة الأدوات، التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي ترأسها منظمة العمل الدولية إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على مجالات محددة ضمن ولايات مؤسسات الأمم المتحدة حيث تعتبر وثيقة الأدوات ذات صلة خاصة بها. وأثنت الوفود على العمل الذي تم إنجازه ضمن فترة زمنية محدودة للغاية وشددت على البعد القطري لوثيقة الأدوات وطلبت تحديثاً منتظماً لما تحرزه من تقدم.

٧. وتشمل وثيقة الأدوات والنهج ثلاثي المراحل لمقاربة خطة العمل، ما يلي: "١" تضع كل منظمة خطة عمل خاصة بها بحلول نهاية ٢٠٠٧/ بداية ٢٠٠٨ بالاستناد إلى التقييم الذاتي؛ "٢" تجري متابعة خطة العمل بحلول نهاية ٢٠٠٨/ بداية ٢٠٠٩ عن طريق تشجيع ملكية كل منظمة وتعزيز عناصر العمل اللائق في سياساتها وبرامجها وأنشطتها؛ "٣" يجري بحلول نهاية ٢٠٠٩ وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وقد بدأت عمليات التقييم الذاتي في صندوق الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والاتحاد البريدي العالمي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٨. واستهل مشروع في منظمة العمل الدولية لضمان قيامها بدورها كاملاً في مساعدة الوكالات في هذه المهمة التي يلتمس من أجلها دعم الهيئات المانحة للحصول على أموال تضاف إلى الأموال التي سبق رصدها.

٩. وكانت الاستجابة حتى الآن إيجابية. وسيجري قريباً افتتاح موقع مشترك على شبكة الإنترنت بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية حول الأنشطة المشتركة وعناصر العمل اللائق المعالجة فيها.

١٠. والاستعدادات جارية على قدم وساق لتطبيق وثيقة الأدوات على مستوى الميدان بوصفها أداة رئيسية تستخدمها الفرق القطرية للأمم المتحدة لإدماج العمالة والعمل اللائق في البرامج والأطر الإنمائية الوطنية. وسبق لبعض الفرق القطرية أن أعربت عن اهتمامها بتكييف واختبار وثيقة الأدوات على المستوى القطري.

١١. وقامت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى وفريق الأمم المتحدة للاتصالات بدورهما بمناقشة العمل الجاري في هذا الصدد في أيلول/ سبتمبر، وقدما تقريراً إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧.

٣- الأهداف الإنمائية للألفية: إضافة غاية ومؤشرات جديدة بشأن "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب"

١٢. في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهد زعماء العالم بتحقيق أربعة غايات بالإضافة إلى تلك الواردة في إعلان الألفية، بما فيها الغاية المتعلقة بالعمل اللائق[5]. واقترح الأمين العام على الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (٢٠٠٦) إدراج الغايات الأربع المقابلة الجديدة[6].

[5] انظر:
GB.295/WP/SDG/1 [http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/gb/docs/gb295/pdf/sdg-1.pdf].

[6] وثيقة الأمم المتحدة A/61/1، الفقرة ٢٤. على العنوان:
[http://www.un.org/ga/61/documentation/list.shtml]

١٣. واضطلع الفريق المشترك بين الوكالات وفريق الخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية باختيار المؤشرات المناسبة للغايات الجديدة، بتنسيق من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وقد شاركت منظمة العمل الدولية في هذا العمل. وتشمل الصياغة الجديدة لإطار الرصد، في ظل الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (استئصال الفقر المدقع والجوع)، غاية جديدة هي: "توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك النساء والشباب"، ستتضمن مؤشرات يجري قياسها من أجل الأمور التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص مستخدم؛
- معدل العمالة إلى السكان؛
- نسبة الأشخاص المستخدمين الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم؛
- نسبة العاملين لحساب أنفسهم والعمال المساهمين في دخل الأسرة في مجموع العمالة.

٤- مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

١٤. إنفاذاً للتوصيات المتعلقة بالآلية المشتركة بين الوكالات في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئة[7]، أيد مجلس الرؤساء التنفيذيين، المجتمع في مقر مكتب العمل الدولي للمرة الأولى في تاريخه، في نيسان/ أبريل، مجموعة من المقترحات بشأن هيكله وأساليب عمله وعلاقته بسائر الآليات المشتركة بين الوكالات في تقرير قدمه المدير العام لمكتب العمل الدولي، والسيد باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. ويفيد الاقتراح الرئيسي بأنه ينبغي لجميع الهيئات المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة أن تنضوي بفعالية تحت سلطة مجلس الرؤساء التنفيذيين بوصفه الهيئة الرئيسية المخولة صنع السياسات واتخاذ القرارات. وستكون أهم نتيجة لذلك إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجلس الرؤساء التنفيذيين كركيزة ثالثة للتعاون الإنمائي إلى جانب اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

١٥. وجرى تحديد ثلاثة جوانب رئيسية لهذا الاستعراض من أجل الاستفاضة في مناقشتها واتخاذ قرار بشأنها في دورة مجلس الرؤساء التنفيذيين في الفترة ٢٦-٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧. ويتناول الجانب الأول اقتراحات محددة بشأن شكل جديد لاجتماعات مجلس الرؤساء التنفيذيين وتحديد بنود جدول أعماله؛ ويتناول الجانب الثاني عمل رؤساء اللجان، بما في ذلك إدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ ويتناول الجانب الثالث إعادة تنظيم أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين وتعزيزها في ظل هيكله الجديد.

٥- أعمال متابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى

١٦. قدم الأمين العام، بان كي مون، في نيسان/ أبريل[8] استعراضاً لتقرير الفريق الرفيع المستوى إلى الجمعية العامة إلى جانب مقترحاته الخاصة بأعمال المتابعة. ويقود هذا الاستعراض سفير بربادوس، السيد كريستوفر هاكيت (Mr Christopher Hackett)، وسفير لكسمبرغ، السيد جان مارك أوشيت (Mr Jean-Marc Hochscheit)، وهما يعملان كميسرين بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة. وقد شاركت عدة بلدان مانحة في رعاية المشاورات مع الدول الأعضاء على أساس إقليمي في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ بغية توسيع نطاق فهم شتى القضايا ذات الصلة. وجرت كذلك مناقشة التقرير على نطاق واسع في وسائط الإعلام والمجتمع

[7] انظر:
GB.297/WP/SDG/2 [http://www.ilo.org/public/english/standards/relm/gb/docs/gb297/pdf/sdg-2.pdf].

[8] انظر وثيقة الأمم المتحدة A/61/836.

المدني بالإضافة إلى مجالس إدارة وكالات الأمم المتحدة. وتجري معالجة مقترحات الإصلاح بوصفها مجموعة، ولذا فإن المفاوضات بشأنها معقدة.

١٧. وكان النقاش إيجابياً في الجزء المعني بالأنشطة العملية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/ يوليه في إطار الإعداد هذه السنة للاستعراض الشامل للسياسات، الذي يجري كل ثلاث سنوات؛ وقد أشارت معظم الوفود إلى أن منظومة الأمم المتحدة تنفذ إصلاحات في مجموعة واسعة من القضايا، وأبرزها بصورة خاصة الجهود المبذولة في مجال التنسيق والبرمجة على المستوى القطري. وقد دعا العديد من هذه الوفود منظومة الأمم المتحدة إلى أن تعجل في عملية الإصلاح وأن تطبقها على نطاق أوسع.

٦- "توحيد الأداء" في بلدان رائدة

١٨. بدأت عمليات "أمم متحدة واحدة" في ثمانية بلدان رائدة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧. وهدف هذه العمليات هو اختبار أشكال جديدة للتعاون على المستوى القطري في البرمجة والتنسيق، واعتماد ممارسات أكثر اتحاداً واتساقاً. وتهدف الأمم المتحدة إلى "توحيد الأداء"، وذلك باعتماد *برنامج واحد أو خطة واحدة وفريق واحد* في ظل *قائد واحد*، وإطار مالي مشترك و*صندوق واحد*. وجرى تعيين ٢٠ بلداً إضافياً كذلك لإدراجها في نموذج "المكتب المشترك"، وقد تطوع أيضاً عدد من البلدان لذلك.

١٩. والمقصود من العمليات الرائدة أن تسهل الاختبار. والهدف هو الاستفادة من الدروس المستمدة وتطوير ممارسات حسنة يمكن تقاسمها. وتقوم البلدان المانحة والدول الأعضاء والوكالات عن كثب برصد كل عملية رائدة. وأنشئت آلية مستقلة ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لرصد السياسات وتنسيقها بين المنظمات وتحديد الاحتياجات من الدعم. ويجري إرسال عدد من البعثات المشتركة بين الوكالات، تشارك فيها منظمة العمل الدولية، إلى الميدان لإسداء المشورة للفرق القطرية للأمم المتحدة والتصديق على الترتيبات المتخذة للبرنامج الواحد والصندوق الواحد وتقديم الدعم الإداري للتغيير. واتخذت وكالات عديدة من جانبها تدابير خاصة لضمان المشاركة الفعالة في العمليات الرائدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، وذلك على سبيل المثال من خلال إرسال بعثات خاصة أو تقوية وجودها في البلدان التي لا تكون وكالة مقيمة فيها.

٢٠. وسيعمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم مع البلدان الرائدة لتحقيق الاتساق في عمليات الرصد والتقييم قدر المستطاع. ويتوقع إجراء تقييم أولي بحلول نهاية ٢٠٠٧.

٢١. وتقتضي زيادة التنسيق وتخطيط البرامج وتكييف الممارسات الإدارية والعملية استثماراً أولياً يعتد به من حيث الوقت والموارد؛ وقد كانت النتيجة الفورية لهذه العملية زيادة حادة في تكاليف المعاملات. ووضعت عدة ترتيبات للتنسيق فيما بين الوكالات، بما في ذلك مجموعة تنسيق غير رسمية على مستوى الإدارة العليا تضم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة العشر الكبرى وتشارك فيها أيضاً منظمة العمل الدولية.

٢٢. ويتمثل هدف رئيسي في تحقيق عدد من النتائج باعتماد نهج شمولي يستخدم استخداماً تاماً مزيجاً متنوعاً من الموارد والتجارب والولايات من منظومة الأمم المتحدة. وهناك حاجة أيضاً إلى التوفيق بين المسؤوليات العمودية ضمن المنظمات وبين المساءلة المتبادلة الأفقية للمديرين القطريين والمنسق المقيم والأعضاء الآخرين في الفرق القطرية.

٢٣. ويبرز في العمليات الرائدة لأمم متحدة واحدة نظام تمويل ثلاثي المستويات، يتألف من الموارد الأساسية والموارد في الميزانية العادية لكل وكالة من الوكالات والموارد الإضافية المعبأة من شتى المصادر و"الصندوق الواحد"، وهو صندوق استئماني مجمع من هيئات مانحة متعددة لتمويل "خطة واحدة" متفق عليها. والهدف من ذلك هو أن تحتفظ الوكالات بالإشراف على مواردها الخاصة على أن تخططها وتبرمجها ضمن إطار برنامجي متكامل. ولا يزال هناك تساؤلات كبرى حول الاتجاه المستقبلي للتغيرات في طرائق التمويل وحول ما إذا كانت هذه التغيرات ستفضي إلى تخطيط وتنفيذ أفضل وأكثر تكاملاً وإلى تخصيص الموارد والإشراف عليها بأسلوب شفاف ومنصف يعتمد على الأولويات الوطنية؛ أو ما إذا كان سيجري إهمال أجزاء هامة من ولايات الوكالات وبرامجها.

٢٤. ولم يتعهد حتى اليوم سوى عدد صغير جداً من الهيئات المانحة بتجميع التمويل على المستوى القطري لدعم برامج أمم متحدة واحدة. وأنشأت إسبانيا صندوقاً رئيسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قدره ٥٢٨ مليون يورو (٧٥٠ مليون دولار) للتعجيل في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم جهود

إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الصندوق من خلال لجنة توجيهية مشتركة مع حكومة إسبانيا، في حين تقوم فرق الأمم المتحدة القطرية بإعداد مقترحات تحت مختلف "المجالات الموضوعية". وقد أعدت منظمة العمل الدولية الاختصاصات الخاصة بمجال الشباب والعمالة والهجرة، وستكون صاحبة الدعوة إلى اجتماع فريق الاستعراض التقني الذي سيقيّم المقترحات المقدمة. وتتناول مجالات أخرى مواضيع المساواة بين الجنسين والتمكين والبيئة وتغير المناخ والثقافة والتنمية والإدارة الاقتصادية السديدة والاحتياجات البشرية والخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص ومنع النزاعات وبناء السلم.

٢٥. ويجري تدريب فريق المديرين الإقليميين كي يضطلعوا بالمسؤولية عن ثلاث وظائف أساسية هي: (١) المراقبة والإشراف على تنفيذ مبادرات إصلاح الأمم المتحدة في البلدان الواقعة تحت ولايتهم، ولا سيما البلدان الرائدة في عملية أمم متحدة واحدة؛ (٢) ضمان الجودة والدعم لعمليات التقييم القطري المشترك/ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال فرق تقنية إقليمية لامركزية؛ (٣) تقييم الأداء والإشراف من جانب المنسقين المقيمين والفرق القطرية للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٧، أعد مجلس من المديرين الإقليميين، وليس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير تقييم أداء جميع المنسقين المقيمين؛ وتقوم تقارير تقييم أداء ممثلي كل وكالة من الوكالات على عمليات تقييم الفرق وغير ذلك من المعلومات. وقد بدأ المديرون الإقليميون لمنظمة العمل الدولية المشاركة في اجتماعات فرق المديرين الإقليميين.

٢٦. ومن المسلم به أن عملية إصلاح الأمم المتحدة هي فرصة سانحة تتيح لمنظمة العمل الدولية القيام بالدعوة لبرنامج العمل اللائق بوصفه هدفاً وطنياً أساسياً، وإنشاء الشراكات مع الهيئات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة لزيادة تأثيره. والحاجة إلى مشاركة نشطة ومستمرة في البرمجة والتنسيق على المستوى القطري تضع الهيكل الميداني لمنظمة العمل الدولية على محك الاختبار، ولا سيما في البلدان التي ليست منظمة العمل الدولية وكالة مقيمة فيها. وتثير ترتيبات التخطيط والتنفيذ الجديدة عدداً من القضايا فيما يتعلق بالترتيبات التعاقدية ذات الطبيعة القانونية والمالية والاكتوارية. وكما سبق ذكره في آذار/ مارس ٢٠٠٧[9]، تقوم منظمة العمل الدولية باعتماد عدد من التدابير الداخلية لتقوية قدرتها، ولا سيما إقامة حضور لمنظمة العمل الدولية عن طريق تعيين موظفين للبرامج وموظفي اتصال على الصعيد الوطني في البلدان التي ليس للمنظمة مكتب فيها؛ وإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات تشارك فيها الإدارات الإقليمية وزيادة المشاركة في العمليات المشتركة بين الوكالات.

٢٧. وإدارة المعلومات بفعالية أمر أساسي كذلك. وقد وضعت موارد إعلامية على شبكة الإنترنت ويقدم التدريب لجعل موظفي منظمة العمل الدولية يتآلفون مع المفاهيم والأدوات الجديدة. وأعد المكتب بدعم من المملكة المتحدة وهولندا برنامج تدريب نموذجياً سينفذ بمشاركة الإدارات الإقليمية ومركز تورينو. وسيتضمن البرنامج تقديم التدريب للهيئات المكونة في الأقاليم الفرعية، وهو يشمل إطار إصلاح الأمم المتحدة والإدارة القائمة على النتائج وتخطيط وإدارة البرامج القطرية للعمل اللائق وإدارة دورة المشاريع والرصد والتقييم. وقد أنجز معظم الوحدات النموذجية ومواد ومراجع التدريب، وعقد بالفعل عدد من حلقات العمل لاختبارها وتطبيقها. والتخطيط جار للمزيد من الأنشطة في الأشهر المقبلة.

٢٨. وينبغي كذلك النظر إلى الشراكة التي أبرمت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ من هذا المنظور لأنها تركز على ستة بلدان رائدة في مبادرة أمم متحدة واحدة. والهدف من ذلك هو تعميم العمل اللائق على برامج منظومة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق الارتقاء بمواطن القوة في كل منظمة من المنظمات لتوحيد الأداء. ومنذ انعقاد حلقة العمل المشتركة للتخطيط من أجل اثني عشر منسقاً مقيماً للأمم المتحدة ونظرائهم في منظمة العمل الدولية في نيسان/ أبريل، يجري توسيع برنامج العمل وتعقد اجتماعات تخطيط مشتركة منتظمة على مستوى المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية على حد سواء.

جنيف، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

وثيقة مقدمة للاطلاع.

[9] انظر: GB.298/4/2.